

أكثر من 2400 يوم خلف القضبان للمحامي الحقوقي إبراهيم متولي يقترّب من إكمال 7 سنوات رهن الحبس الاحتياطي



الأربعاء 12 يونيو 2024 11:31 م

يقترّب المحامي الحقوقي إبراهيم متولي، مؤسس رابطة "أسر المختفين قسرياً"، من إكمال سبع سنوات في الحبس الاحتياطي وسط مطالب بالإفراج عنه وإنهاء معاناته المستمرة منذ سبتمبر 2017.

وألقت قوات الأمن في مطار القاهرة القبض على متولي في 10 سبتمبر 2017 - قبل 1458 يوماً - أثناء ذهابه إلى جنيف للمشاركة في الدورة 113 لمجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وكان متولي حينها منسقاً لرابطة "أسر المختفين قسرياً"، وهو أيضاً أحد من شاركوا في تأسيسها سعياً منه للكشف عن مكان ابنه عمر الذي قبض عليه في يوليو 2013 ومازال مختفياً قسرياً حتى الآن، بحسب بيان سابق للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

أحيل متولي إلى التحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 12 سبتمبر 2017 على ذمة القضية رقم 900 لسنة 2017 حصر نيابة أمن الدولة. ووُجّهت إليه اتهامات بتولي قيادة جماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، والتواصل مع جهات أجنبية.

ويعد سنتين من حبسه حصل على إخلاء سبيل، يوم 14 أكتوبر 2019، على ذمة القضية رقم 900 لسنة 2017.

لكن متولي ظل مختفياً بعدها أسبوعين حتى ظهر بنبابة أمن الدولة، يوم 5 نوفمبر من نفس العام، على ذمة قضية جديدة حملت رقم 1470 لسنة 2019 حصر أمن دولة، تضمنت الاتهامات نفسها والتي سبق إخلاء سبيله لاكمال مدة الحبس ودون وجود دليل عليها واستمر تجديد حبسه على ذمتها إلى أن أصدرت محكمة الجنايات قراراً بتغيير حبسه الاحتياطي إلى أحد التدابير الاحترازية في 26 أغسطس 2020؛ إلا أنه وللمرة الثانية أثناء إنهاء إجراءات خروجه من قسم الشرطة تم تدويره وبنفس الاتهامات في قضية ثالثة تحمل رقم 786 لسنة 2020.

ومازال يجدد حبس المحامي الحقوقي إبراهيم متولي على ذمة القضية 786 لسنة 2020 حتى الآن، وسط مطالب متجددة بالإفراج عنه.

وقالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في بيان سابق إن استمرار حبس متولي دون تحقيق جدي بشأن الاتهامات الموجهة إليه أو إحالته للمحاكمة يخل بضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة.

وأضافت: كما أن قضاء فترة حبسه في ظروف شديدة القسوة والتعنت بحقه في توفير العلاج المناسب يرقى لدرجة التعذيب والرغبة في قتله ببطء.

وطالبت حملة "حتى آخر سجين"، بالإفراج عن المحامي الحقوقي إبراهيم متولي، مؤسس رابطة "أسر المختفين قسرياً".

وقالت الحملة، في بيان لها صدر في أغسطس 2022 إن متولي "محبوس انفرادياً منذ القبض عليه في سبتمبر 2017 بسجن العقرب بشديد الحراسة 2 في غرفة صغيرة لا تتناسب مع وضعه الصحي ومحرور من حقوقه الأساسية مثل التريض، ودخول الكتب والجرائد، واستخدام المياه الدافئة والتعرض للشمس - مما سبب له أمراضاً جلدية".

وفي سبتمبر الماضي، تزامناً مع إكمال متولي 6 سنوات خلف القضبان رهن الحبس الاحتياطي على ذمة أكثر من قضية، طالبت 10 منظمات حقوقية، الأحد، بالإفراج الفوري وغير المشروط عن المحامي الحقوقي إبراهيم متولي، لافتة إلى أنه تجاوز ضعفي المدة المقررة قانوناً للحبس الاحتياطي (عامين) "في عصف تام بالقانون، وانتقام ممنهج من محاولاته معرفة مصير ابنه المختفي قسراً منذ 10 سنوات (يوليو 2013)، وجهوده ضمن رابطة أسر المختفين قسراً للكشف عن مصير آخرين".

يذكر أن متولي يعاني من تضخم والتهاب شديد بالبروستاتا وهي حالة تستدعي التدخل العاجل، لتجنب حدوث مضاعفات خطيرة تشكل خطراً على حياته، بحسب بيان للمبادرة المصرية صدر في أكتوبر 2021، وطالب بإخلاء سبيل المحامي الحقوقي بسبب تدهور حالته الجسدية والنفسية.